الأمم المتحدة

S/2021/824



Distr.: General
24 September 2021
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2574 (2021) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وقرار المجلس 2366 (2017) الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل 90 يوما. ويغطي التقرير الفترة من 26 حزيران/يونيه 2021 إلى 24 أيلول/سبتمبر 2021.

التطورات الرئيسية

2 - مع اقتراب حلول الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي، بالتزامن مع العام الأخير من فترة تولّي الرئيس إيفان دوكي لمنصبه ومع حلول العام الأخير من دورات الكونغرس للفترة 2018-2022، تم التوصل في آب/أغسطس إلى محطة رئيسية في تنفيذ الاتفاق. فبعد أن قدم الكونغرس مشروعَ القانون المُنشئ للدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة بالسلام البالغ عددها 16 دائرة، سنَّه الرئيس دوكي. وترمي هذه المقاعد الجديدة في مجلس النواب إلى إتاحة فرصة للفئات السكانية المستبعَدة تاريخيا للمشاركة في المناطق المتضررة من النزاع. وستكون الدوائر الانتخابية الانتقالية نافذة لفترتي ولاية الكونغرس 2022-2026 و 2026-2030.

3 - وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير بزيادة في أعمال التحضير للانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس لعام 2022، وهي ثاني انتخابات وطنية تُجرى منذ توقيع الاتفاق النهائي. فقد بدأت كيانات الدولة العمل على مجالات مسؤوليتها لضمان عملية انتخابية سلسة.

4 - وتشمل أولويات الحكومة لفترتها التشريعية الأخيرة إصلاحا ضريبيا جديدا، أُقرَّ في 9 أيلول/سبتمبر، وتغييرات في الشرطة الوطنية. ولا يزال يتعين تقديم التشريعات الرئيسية اللازمة لتنفيذ الاتفاق النهائي والمسائل المتصلة به إلى الكونغرس وأن يسنّه هذا الأخير، بما في ذلك الاتفاق الإقليمي



21-12901 (A) 290921 290921



بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروف باسم اتفاق إسكاسو، الذي تم توقيعه ولكن لم يُصدَّق عليه. وقدمت أحزاب المعارضة مشاريع قوانين تتعلق بالإضراب الوطني الأخير، وقضايا مثل إعادة تنشيط الاقتصاد، وتوفير دخل أساسي طارئ، وتقديم ضمانات للاحتجاج السلمي، وإدخال إصلاحات على الشرطة. وقدمت أحزاب سياسية مختلفة عدة مشاريع قوانين ستُنفذ الأحكام المعلقة من الاتفاق النهائي، من بينها مشروع قانون لم يتم اعتماده من قبل في الكونغرس، يتعلق بإنشاء آلية قضائية مخصصة لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي. وقدمت أحزاب من داخل الائتلاف الحكومي مشاريع قوانين ترمي إلى إصلاح الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، وعملية إعادة الأراضي إلى مالكيها، ومشاركة المواطنين.

5 - ويتضمن مشروع الميزانية الوطنية لعام 2022 الذي قدمته الحكومة إلى الكونغرس في آب/أغسطس، المتوقع إقراره في تشرين الأول/أكتوبر، مرفقا بشأن نفقات بناء السلام. ووفقا للاقتراح، فإن التمويل المتعلق بالسلام سيزيد بنسبة 3,8 في المائة مقارنة بعام 2021. غير أن التمويل سينخفض بالنسبة لأجزاء من الاتفاق، من بينها حل مشكلة المخدرات غير المشروعة، ولعناصر تتصل بمكتب المدعي العام والوحدة الوطنية للحماية. وستؤثر تلك التخفيضات أيضا على الكيانات العامة التي تتولى مسؤوليات رئيسية عن تنفيذ السلام، مثل الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، والوكالة الوطنية للأراضي، ووكالة تجديد الأراضي. وينص مشروع الميزانية على زيادات في ميزانية الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين في سياق النزاع المسلح وبسببه، بينما لم تكن أموال لجنة تقصي الحقائق مشمولة بذلك، في انتظار اتخاذ قرار بشأن تمديد ولايتها (انظر الفقرة 68).

6 - وفي آب/أغسطس، قدم مكتب المراقب المالي العام إلى الكونغرس تقريره الخامس عن استخدام الأموال المرصودة لتنفيذ الاتفاق النهائي، منذ إبرامه إلى غاية آذار/مارس 2021. ويبرز التقرير أن النفقات المتصلة بالسلام قد زادت سنويا بنسبة بلغت في المتوسط 5 في المائة منذ توقيع الاتفاق النهائي، إلى أن النفقات المخصصة لذلك بلغت في المتوسط نسبة 65 في المائة في الفترة من عام 2017 إلى عام 2020، ومع ذلك، يشير التقرير أيضا إلى أن الموارد المخصصة تُنفق بالكامل أبداً، وأن تنفيذ الاتفاق النهائي، بوتيرته الحالية، يُقدَّر أن يستغرق 26 عاما، مقابل فترة 15 عاما كما كان مقرراً في الأصل لم تُنفق بالكامل في أي من هذه السنوات، ويقدِّر أن التنفيذ، سيستغرق 26 عاما، مقارنة بفترة الـ 15 عاما المقررة في البداية.

7 - ولا يزال الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام يحرز تقدما في القضايا المندرجة تحت اختصاصه. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الجهاز القضائي لائحتَي الاتهام الأولَيَين في القضية 03 المتعلقة بعمليات القتل والاختفاء القسري على أيدي عناصر من الدولة قُدمت على أنها وفيات ناجمة عن اقتتال، وذلك ضد 25 من الأفراد السابقين والناشطين في قوات الأمن العام (من بينهم فريق أول سابق وأربعة ضباط سابقين برتبة عقيد) وطرف ثالث من المدنيين. وتشمل التُّهم الموجهة إليهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد خلُص الجهاز القضائي إلى أن تلك الجرائم ارتُكبت بطريقة منهجية في منطقة كاتاتومبو ومقاطعتَي سيزار و لا غواجيرا. وحدد الجهاز هويات 271 ضحية في تلك المناطق، وأثَّرت الجرائم على المجتمعات المحلية من الشعوب الأصلية بشكل غير متناسب. وأمهل الجهاز القضائي المتهمين 30 يومَ عمل للاعتراف بمسؤوليتهم أو تقديم ملاحظاتهم وأمَرهُم بتقديم خطة للمساعدة في إيجاد المفقودين.

الحماية والأمن للمقاتلين السابقين والمجتمعات المتضررة من النزاع والقيادات الاجتماعية والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان

الديناميات الإقليمية للعنف

8 - اشـــتدت النزاعات الدائرة بين الجماعات المســـلحة غير القانونية، بما في ذلك مختلف الجماعات المنشـــقة عن القوات المســـلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشـــعبي، وجيش التحرير الوطني، وكلان ديل غولفو (المعروفة أيضـا باسـم *جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا*)، على السـيطرة على الأراضـي وطرق الاتجار غير المشـــروع ذات الأهمية الاســـتراتيجية، مما أدى إلى اســـتفحال العنف، ولا ســـيما في المناطق المتضـررة من النزاع والتي أُعطيت الأولوية لتنفيذ الاتفاق النهائي. ويشـمل ذلك شـنّ عدة هجمات على قوات الأمن العام. وتشـمل المناطق المتضـــررة معظم المناطق المشـــمولة بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي وبالدوائر الانتخابية الخاصــة المنشـأة حديثاً. وما زالت عمليات القتل الموجهة ضـد المقاتلين السـابقين والقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان متركزة في البلديات الـــ 25 التي أبرزتها التقارير السابقة، منها 20 بلدية مشمولة بتلك البرامج.

9 - وظل العنف يتسبب في حالات التشـريد الجماعي وعمليات العزل، ولا سـيما في مقاطعات أنتيوكيا وبوليفار وكاوكا وتشـوكو قرطبة ونارينيو. فخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، سـجل مكتب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية تشـريدا قسـريا طال نحو 200 15 شـخص (44 في المائة منهم من الجماعات العرقية)، ليصـل بذلك العدد الإجمالي لضحايا التشريد الجماعي لعام 2021 إلى 420 57 شخصا. وإضافة إلى ذلك، تعرّض 321 46 شخصا للعزل القسري في عام 2021، ينتمي 96 في المائة منهم إلى الشعوب الأصلية والمواطنين الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

10 - ووثقت مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان وقوع 11 عملية قتل واسـعة النطاق راح ضـحيتها 38 شخصا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويجري التحقق من 16 حالة أخرى.

الأمن والحماية للمقاتلين السابقين

11 - تحققت البعثة من عمليات قتل راح ضـحيتها 14 من المقاتلين السابقين من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشـعبي خلال الفترة المشـمولة بالتقرير (جميعهم رجال)، ليصـل مجموع القتلى منذ إبرام الاتفاق النهائي إلى 292 شـــخصـــا (283 رجلا و 9 نســـاء). ورغم أن عمليات قتل المقاتلين الســـابقين انخفضـت في عام 2021 (44 فردا) مقارنة بالفترة نفسـها من عام 2020 (53 فردا)، فإن المخاطر المحدقة بهم، بما فيها التهديدات، ما زالت تؤثر على إعادة إدماجهم حيث يُجبر البعض على الانتقال إلى مكان آخر. وقد سـجلت البعثة 67 حالة شـروع في القتل (3 حالات خلال الفترة المشـمولة بالتقرير)، و 22 حالة اختفاء (جميعهم من الرجال) منذ إبرام الاتفاق النهائي. ولا يزال أقارب المقاتلين الســابقين الذين قُتلوا يعانون أيضـــا القابلية للتضرُّر ويفتقرون إلى آليات دعم محددة.

12 - وتلاحظ البعثة تدهورا كبيرا في أمن المقاتلين الســـابقين في جنوب غرب كولومبيا. وقد وقع ثُلث عمليات القتل منذ إبرام الاتفاق النهائي في مقاطعات كاوكا ونارينيو وفالي ديل كاوكا. وقد أفاد أعضـــاء سابقون في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي بحدوث زيادة في عدد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة غير المشروعة على قادة وأعضاء تعاونياتهم ومشاريعهم الإنتاجية في هذه المنطقة. وفي

بوينس آيرس، بمقاطعة كاوكا، قُتل في الأشـــهر الأخيرة مقاتلان ســـابقان ينتميان إلى إحدى التعاونيات. فالتهديدات وعمليات القتل وما تلاها من تشـــريد لأعضـــاء التعاونيات تخلِّف آثارا مدمرة لمبادرات إعادة الإدماج، وقد أدت إلى تعليقها مؤقتا في عدد من بلديات كاوكا وفايي ديل كاوكا. وفي آب/أغســطس، تجمَّع مئات المقاتلين السابقين من هذه المقاطعات في مناسبة عُقدت على مدى ثلاثة أيام في بوبايان لجذب المزيد من الاهتمام إلى الحالة الأمنية المتردية التي يواجهونها والمطالبة بضمانات أمنية أنجع مما هي عليه.

التدابير الاحترازية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام

13 - عقد الجهاز القضـائي الخاص من أجل السـلام جلسـتَي استماع علنيَتين في مقاطعتَي ميتا وكاوكا، في إطار متابعة التدابير الوقائية التي أصــدرها الجهاز في عام 2020 لحماية المقاتلين الســابقين. وقد أمر الجهاز القضـائي السلطات الوطنية والإقليمية باتخاذ تدابير إضـافية خاصـة بكل منطقة. وتشمل تلك التدابير إنشـاء فريق عامل مشـترك بين المؤسـسـات لإعداد اسـتراتيجية أمنية خاصــة بالمناطق والتعاونيات الجديدة لإعادة الإدماج، إلى جانب خريطة طريق محددة للمقاتلين الســابقين الذين غادروا المناطق الســابقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج بســبب انعدام الأمن فيها، علاوة على وضـــع خطة تجريبية للتنفيذ الشــامل لاتفاق السلام في أرجيليا، في مقاطعة كاوكا. وأمر الجهاز القضائي وزارة الدفاع أيضا بوضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في بسط سيطرة الدولة على أراضيها وتفكيك الجماعات المسلحة غير الشرعية، وتدابير لمنع الوصم ومتابعة التوصـيات الصـادرة عن مكتب أمين المظالم في إنذاراته المبكرة. وفي أيلول/سبتمبر، اجتمعت أفرقة عاملة، شاركت في رئاستها مكاتبُ المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والتوطيد والمفتش العام، في كاوكا، ونارينيو، وفالي ديل كاوكا، من أجل الدفع قدما بتصميم التدابير التي أمر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام باتخاذها.

14 - وفيما يتعلق بالوحدة الوطنية للحماية، اســتمر إحراز التقدم باعتماد تدابير جديدة للحماية، وتســوية طلبات الحماية التي لم يُبت فيها بعد. ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2021، خضـعت للتقييم 78 في المائة من الطلبات التي لم يُبت فيها بعد، وحظي 597 طلبا بالموافقة، بما في ذلك 86 طلبا للنســـاء و 29 تدبيرا للحماية الجماعية. وعلى الرغم من تعيين 470 حارسـا من أصـل 686 من الحراس الشـخصـين الإضـافيين الذين أمر الجهاز القضـائي في تموز/يوليه 2021 بتعيينهم، فإن أوجه العجز التي تعتري الميزانية تؤثر على أموال برامج الحماية المرصـودة للسـفر ومدفوعات البدل اليومي، وهو ما يعوق قدرة المقاتلين الســابقين على التنمية الكاملة لأنشـــطتهم في المجالات الاقتصـــادية والاجتماعية وإعادة الإدماج الســـياســـي على نطاق البلد ككل.

15 - ولم تجتمع اللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية، التي أُنشـئت لتمكين الأطراف من المشـاركة في وضـــع الترتيبات اللازمة لأمن للمقاتلين الســـابقين، إلا مرة واحدة. غير أن الاختلافات القائمة بين الأطراف بشـأن مضـمون الخطة الاسـتراتيجية لأمن المقاتلين السـابقين وحمايتهم التي أعلنتها الحكومة في آذار/مارس والمركز القانوني للخطة، لم تُعالج بعد.

وحدة التحقيقات الخاصة بمكتب الادعاء العام

16 - أفادت وحدة التحقيقات الخاصــة بصــدور ثلاث إدانات جديدة، وبإلقاء القبض على 30 شـخصـا من المرتبطين بهجمات على مقاتلين ســابقين. وإجمالاً، أدى التحقيق في 44 قضـــية من أصـــل الهجمات

الـ 334 التي أجرت الوحدة تحقيقات فيها، إلى إدانات المتهمين (منها أربع إدانات ضد أشخاص أمروا بشن الهجمات). وإضافة إلى ذلك، توجد 46 قضية أخرى في مرحلة المحاكمة، و 25 قضية قيد التحقيق، و 51 قضية صدرت فيها أوامر بإلقاء القبض. وهناك 132 أمرا آخر بإلقاء القبض لم تُنفّذ بعد، منها 39 أمرا ضد الأشخاص الذين أمروا بشن الهجمات.

17 - وقد أُعيد تفعيل الفريق العامل الثلاثي الأطراف المعني بالتحقيقات، وهو حيز أساسي لوحدة التحقيقات المشتركة وحزب "كومونيس" والبعثة، للمشاركة في متابعة التهديدات والتحقيقات المحتملة، وقد بدأ العمل على الصعيد الوطني وفي سبع مقاطعات. وقد أُعطيت الأولوية لإعادة تفعيل الفريق العامل في كاوكا بالنظر إلى أن هذه المقاطعة شهدت أكبر عدد من عمليات القتل التي تستهدف المقاتلين السابقين (47 حالة)، ولكن لم تصدر الإدانة إلا ضد شخصين من الجناة.

نشر قوات الأمن العام في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج

18 - لا تزال عمليات النشر الأمني الوقائي لوحدات الشرطة والجيش تكفل الأمن للمقاتلين السابقين في في المناطق السابقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج البالغ عددها 24 منطقة. ونظرا لوُرود تقارير عن حدوث تخفيضات لهذه المخططات الأمنية في بعض تلك المناطق الإقليمية، ولا سيما في مقاطعتَي أراوكا وكاوكا، تعكف البعثة على متابعة الأمر مع قيادة قوات الأمن من أجل ضمان الإبقاء على تلك الآليات دون تغيير لكفالة حماية المقاتلين السابقين، والحفاظ على الثقة بينهم وبين قوات الأمن.

توفير الأمن لحزب كومونيس والأحزاب السياسية الأخرى

19 - مع اقتراب موعد عملية انتخابية جديدة، تتواصل التهديدات والهجمات ضد أعضاء الأحزاب السياسية من مختلف الأطياف. فوفقا لما جاء في تقرير صدر عن منظمة بعثة المراقبة الانتخابية غير الحكومية، زاد العنف الموجه ضد الزعماء السياسيين حتى النصف الأول من عام 2021 بنسبة 15,7 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، ووقعت 54 في المائة من عمليات قتل القيادات الاجتماعية والزعماء السياسيين في المناطق التي أُنشئت فيها الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام. وأفادت الحكومة بأن النظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي، الذي أُنشئ في عام 2017، يجري مناقشات تقنية، بما في ذلك ما يتعلق منها بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والأنظمة الداخلية. ومع ذلك، لم تجتمع الوحدة الرفيعة المستوى التابعة للنظام.

الاعتداءات على القيادات الاجتماعية والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان والمجتمعات المتضررة من النزاع

20 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معلومات عن مقتل 43 من المدافعين/المدافعات عن حقوق الإنسان (3 حالات تم التحقق منها، و 25 حالة قيد التحقق، و 15 حالة غير قطعية أو تعذَّر التحقق منها). ومن بين الادعاءات الـ 43 المتلقاة، كان من بين الضحايا 7 نساء، منهم امرأة من قادة الشعوب الأصلية، ورجلان من القادة الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، و 12 رجلاً من قادة الشعوب الأصلية. ووصل مجموع عمليات القتل التي جرى الإبلاغ عنها للمفوضية 158 حالة قتل في عام 2021 (تم التحقق من 53 حالة، و 37 توجد حالة قيد التحقق منها، و 68 حالة غير قطعية أو تعذَّر التحقق منها). وفي الحالات الـ 53 التي تم التحقق منها (48 رجلا و 5 نساء)، كان

من بين الضحايا خمس نساء من قادة الشعوب الأصلية، وخمسة قادة من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

21 - وتثير الأوضاع في تيبو، بمقاطعة شمال سانتاندر، قلقا بوجه خاص. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة تقارير عن أكثر من 60 تهديدا و 10 عمليات قتل تعرضت لها نساء على أيدي جماعات مسلحة غير قانونية في هذه البلدية. وكان من بين الضحايا قيادات نسائية اجتماعية، ومقاتلات سابقات، ومدعٍ عام، ومدنيون، من بينهم مهاجرون فنزويليون.

22 - ويتواصل العمل على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بالبرنامج الشامل لضمانات القيادات الاجتماعية النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. وقد عيَّن مكتب حاكم بوتومايو، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شخصا مسؤولا عن تنفيذ البرنامج.

اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية

23 - رغم أن الاتفاق النهائي ينص على أن تجتمع اللجنة شهريا بكامل هيئتها، فإنها لم تجتمع على مدى الأشهر الستة الماضية. فقد عُقدت دورتان تقنيتان، ولكن لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بوضع السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية وشبكات دعمها. ولا تزال التحديات تعترض دخول الحكومة وأعضاء المجتمع المدني باللجنة في حوار بنَّاء أكثر مما هو عليه والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن سير عمل اللجنة. وقد شدد ممثلو المجتمع المدني على ضرورة وضع خريطة طريق للفترة حتى آب/أغسطس 2022، وذلك لضمان إحراز تقدم في إعداد السياسة العامة.

نظام مكتب أمين المظالم للإنذار المبكر

24 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر مكتب أمين المظالم تسعة إنذارات مبكرة إلى 23 بلدية منتشرة في ست مقاطعات. وقام أيضا بتحديث المخاطر التي حُددت في بوجايا، في مقاطعة تشوكو؛ وماغي بايان، في مقاطعة نارينيو، وذلك بسبب استمرار تواجد الجماعات المسلحة غير القانونية وحدوث حالات التشريد القسري، وحالات الحبس، وجرائم القتل الانتقائي، وأعمال العنف الجنسي، والتجنيد القسري، وحوادث الألغام الأرضية.

25 - وعقدت اللجنة المشتركة بين القطاعات للرد السريع على الإنذارات المبكرة جلستين، الأولى في الجزيرة الخضراء، بمقاطعة هويلا، والأخرى في ميديلين، بمقاطعة أنتيوكيا، كُرِّستا للتصدي للمخاطر المحدقة بالمقاتلين السابقين، وذلك وفقا لما أمر به الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في إطار تدابيره الوقائية.

استدامة عملية إعادة الإدماج

26 - بعد مرور أربع سنوات من إلقاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي لأسلحتها، أُنجز الكثير من العمل في المراحل الأولى من عملية إعادة الإدماج. فقد أسفرت الجهود التي تبذلها الحكومة والآلاف من المقاتلين السابقين عن نتائج إيجابية، وبدعم من عدة شركاء، بمن فيهم الشركاء من المجتمع الدولي، استمرت العملية. غير أن هناك أيضا تحديات كبيرة لا تزال ماثلة، منها تدهور الحالة الأمنية في مختلف المناطق.

إمكانات الحصول على الأراضي والسكن

27 - لا تزال الخلافات قائمة بين الطرفين فيما يتعلق بإمكانات الحصول على الأراضي والسكن، لأسباب تُعزى جزئياً إلى محدودية الحوار وتباين الآراء بشأن كيفية تلبية احتياجات المقاتلين السابقين. وبدعم من البعثة، يتباحث الطرفان خيارات لتذليل تلك العقبات والمضي قدما بجداول زمنية واضحة ونُهج متفق عليها على نحو متبادل.

28 - ولم يجتمع الفريق العامل المعني بالأراضي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واشترت الحكومة أراضٍ لمنطقتين إضافيتين من تلك المناطق السابقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعتَي لا غواجيرا وكاكيتا. وحتى الآن، اشترت الحكومة أراضٍ لـ 9 من هذه المناطق السابقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج الـ 24، وهي تسعى إلى شراء أراضٍ لثماني مناطق إضافية في عام 2021. ولم تُسلَّم بعد رسمياً اثنتان من هذه القطع الأرضية إلى المقاتلين السابقين، وهو ما يُحدث ريبة في أوساطهم. وإضافة إلى ذلك، يُنتظر التعجيل بنقل أربعٍ من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في بوينس أريس وميراندا، بمقاطعة كاوكا؛ ولاماكارينا، بمقاطعة ميتا؛ وبويرتو أسيس، بمقاطعة بوتومايو، وذلك في خضم انعدام الأمن المستمر الذي يواجه المقاتلين السابقين.

29 - ودعا مكتب المفتش العام، في تقريره الأخير المقدم إلى الكونغرس عن تنفيذ الاتفاق (نيسان/أبريل 2020 - آذار/مارس 2021)، مؤسسات الدولة إلى التعجيل بوتيرة ما تبذله من جهود لتمكين المقاتلين السابقين من الحصول على الأراضي للسكن وإقامة المشاريع الإنتاجية، بصرف النظر عن مواقعهم. وطلب الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، أثناء جلسة الاستماع التي عقدها بشأن التدابير الوقائية المتخذة في مقاطعة كاوكا، أن تقدم الحكومة خطتها للحصول على الأراضي لغرض نقل المقاتلين السابقين ومشاريعهم الإنتاجية في مقاطعات كاوكا وناريينو وبابيي ديل كاوكا.

30 - وعلى الرغم من أن وضع استراتيجية شاملة لتوجيه توفير السكن للمقاتلين السابقين لم يكتمل بعد، فإن وزارة الإسكان والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع قد بذلتا جهودا في هذا الصدد. غير أن عدد المستفيدين المتوقعين من الإسكان لا يزال منخفضا مقارنة بالطلب. وإضافة إلى ذلك، يطلب المقاتلون السابقون أن يشاركوا بنشاط في العملية. وفي أيلول/سبتمبر، اتفق الطرفان على إنشاء فريق عامل مكرس لذلك ضمن المجلس الوطني لإعادة الإدماج.

31 - وتحافظ الحكومة على هدفها المتمثل في بناء 150 منزلا في منطقتين من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج بحلول نهاية العام. فقد انتهت الدراسات التقنية اللازمة في خمس من تلك المناطق السابقة، وتجري في ثماني مناطق أخرى. وما زال المقاتلون السابقون يعربون عن قلقهم من نهج الحكومة إزاء مشاريع الإسكان والإعانات المالية، مدعين عدم التشاور معهم، والاختلافات المتعلقة بعدد المستفيدين.

32 - وفي عام 2021، تعتزم الحكومة تقديم حلول سكنية لحوالي 320 مقاتل سابق يقطنون بالمناطق الحضرية، ولكن لم يحصل على السكن حتى الآن في هذه السياقات إلا شخصين من المقاتلين.

المشاريع الإنتاجية

33 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق المجلس الوطني لإعادة الإدماج على تسعة مشاريع إنتاجية جماعية جديدة، تهم 113 مقاتلا سابقا (77 رجلا و 36 امرأة). ووافقت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع على 481 مشروعا فرديا إضافيا يستفيد منها 574 مقاتلا سابقا (429 رجلا و 145 امرأة). وحتى الآن، يستفيد 54 في المائة من المقاتلين السابقين المعتَمدين من مشاريع إنتاجية. ويشمل ذلك 99 مشروعا جماعيا يستفيد منها 478 3 مقاتلا سابقا (512 2 رجلا و 966 امرأة) و 190 3 مشروعا فرديا يستفيد منها 849 3 شخصا (968 2 رجلا و 881 امرأة). ولم تُصرف بعد الأموال اللازمة لتنفيذ 15 مشروعا جماعيا سبق أن تمت الموافقة عليها.

34 - وما زالت حيازة الأراضي تشكِّل جانبا أساسيا من جوانب استدامة المشاريع الإنتاجية، ولا سيما المشاريع المرتبطة بالزراعة أساسا، والتي تُنفَّذ 79 في المائة منها على أراضٍ مستأجرة.

35 - وانطلاقا من الفهم المتبادل لأهمية ضمان استدامة المشاريع الإنتاجية، اتفق الطرفان، ضمن المجلس الوطني لإعادة الإدماج، على تحديد استراتيجية في هذا الصدد. وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة، يعمل الطرفان على تحديد معايير الاستدامة التي يتعين تعميم مراعاتها في جميع مراحل تصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها.

36 - وتوجد حاليا على الصعيد الوطني 155 تعاونية للمقاتلين السابقين، 31 تعاونية منها تقودها نساء، و 13 تعاونية تتألف حصرا من مقاتلات سابقات. وقد تلقت هذه الجمعيات الإنتاجية مساعدة تقنية من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، من بينها كيانات وطنية ودولية. ومع ذلك، تعمل 80 في المائة منها في مناطق ريفية نائية، مما يجعلها معرَّضة بشكل خاص لخطر انعدام الأمن. وقد طالب قادة تعاونيات المقاتلين السابقين على المستوى الوطني بضرورة تعزيز الأمن، مشيرين إلى وُجوب بذل جهود جماعية لإنجاح عملية إعادة الإدماج.

37 - وتشارك تقريبا 59 في المائة من المقاتلات السابقات في مشاريع إنتاجية، وجميع المشاريع الإنتاجية الجماعية التي وافق عليها المجلس الوطني لإعادة الإدماج صُممت بمنظور مراعاة الاعتبارات الجنسانية. ومع ذلك، ما زالت المرأة تواجه تحديات ترتبط بالتعامل مع تعارُض مهام الرعاية وحصولها على أدوار صنع القرار.

المقاتلون السابقون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، بما في ذلك في مناطق إعادة الإدماج الجديدة

38 - يقيم تقريبا نحو 500 10 من المقاتلين السابقين المعتمدين الذين يزيد عددهم على 000 13 مقاتل خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، سواء أفرادا أو جماعات. ويعيش الثلث منهم في المناطق الحضرية، فيما يظل الثلثان في المناطق الريفية. وتستضيف 75 منطقة جديدة لإعادة الإدماج حوالي 500 3 مقاتل. ولا يزال هؤلاء المقاتلون السابقون معرَّضين للخطر وبحاجة إلى دعم محدد الأهداف، من بين أمور أخرى، لضمان الأمن لهم وإمكانية حصولهم على الأراضي والسكن والخدمات العامة.

39 - وقد أقرّ المجلس الوطني لإعادة الإدماج 46 مشروعا إنتاجيا جماعيا ينخرط فيها مقاتلون سابقون يقيمون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، بما في ذلك في حوالي 25 منطقة جديدة

لإعادة الإدماج. ورغم الصعوبات، أبدى المقاتلون السابقون في هذه المناطق القدرة على الصمود وقاموا بمواجهة التحدي المتمثل في إيجاد أسواق لمنتجاتهم، وإضفاء الطابع الرسمي على تعاونياتهم وحصولهم على الأراضي في مقاطعات مثل أنتيوكيا، وشوكو، وبوليفار، وميتا، وريسارالدا وسوكري. فعلى سبيل المثال، هناك نحو 30 مقاتلا سابقا في منطقة جديدة لإعادة الإدماج تقع في ريسارالدا بصدد شراء قطعة أرض بأموالهم الخاصة رغم أن المجلس الوطني لإعادة الإدماج لم يوافق بعد على مشاريعهم. كما أنهم يعملون على محاصيل الكفاف إلى جانب أُسرهم والمجتمع المضيف.

الجلسات الإقليمية للمجلس الوطني لإعادة الإدماج

40 - في آب/أغسطس، اجتمع في ميديلين المجلس الوطني لإعادة الإدماج مع متحدثين باسم منظمة ”رحلة حج من أجل الحياة والسلام“ للمقاتلين السابقين، لاستعراض الالتزامات المتعهَّد بها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وبعد عشرة أشهر من رحلة الحج تلك، لم يعقد المجلس الوطني لإعادة الإدماج إلا دورة واحدة من سبع دورات لامركزية متفق عليها، مما أدى إلى هدر الفرص لاعتماد تدابير خاصة بكل سياق من أجل التصدي لتحديات إعادة الإدماج، بما في ذلك ما يتعلق بفرص الحصول على الأراضي والسكن والأمن.

الصحة

41 - اجتمع الفريق العامل المعني بالرعاية الصحية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج ست مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقا للوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، بينت الاختبارات حتى الآن إصابة 275 مقاتلا سابقا (190 رجلا و 85 امرأة) بفيروس مرض كورونا (كوفيد-19)، توفي 9 منهم (جميعهم من الذكور). وقد أُجريت زيارات صحية إلى المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج كما كان مقررا وشملت تنظيم حملات تطعيم ضد كوفيد-19 في بعض هذه المناطق السابقة.

42 - ومن بين حوالي 1 222 مقاتلا سابقا ممن يعانون من إعاقات، حصل 1 081 مقاتلا على شهادات عن إعاقتهم، وحصل نحو 100 منهم على الدعم في مجال إعادة التأهيل.

43 - ومنذ نيسان/أبريل الماضي 2021، سُجلت حالات تأخير مستمرة في توفير الغذاء لجميع المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج الـ 24 بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وحدوث تغيير لدى إحدى لجهات المقدمة للخدمات. وتعمل الحكومة على إيجاد حل دائم للمشكلة التي تؤثر على نحو 2 500 مقاتل سابق يقيمون في تلك المناطق.

سياسات ومؤسسات إعادة الإدماج

44 - في تطور إيجابي، أصدرت الحكومة في تموز/يوليه قرارا يمدد إلى غاية 31 كانون الثاني/يناير 2022 شروطا مرنة تخوِّل للمقاتلين السابقين الحصول على البدلات الشهرية، إضافة إلى المرحلة الانتقالية لتنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بإعادة الإدماج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت الحكومة وحزب *كومونيس* معا على إعداد النظام الوطني لإعادة الإدماج، الذي من المتوقع أن ينتهي العمل منه في العام الجاري. ولا تزال هناك خلافات بشأن أهداف النظام ومركزه القانوني.

45 - ومتابعة لبرنامج الزيارات الإقليمية، زار الفريق العامل التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج مقاطعة أنتيوكيا للتباحث مع السلطات المحلية بشأن الإجراءات الجنسانية المدرجة في السياسة الوطنية لإعادة الإدماج. ونتيجة لذلك، التزم مكتب حاكم المقاطعة بإعادة تفعيل مجلس إعادة الإدماج على صعيد المقاطعات وفريقه العامل المعني بالشؤون الجنسانية، واتفق الطرفان على خطة تنفيذ محلية للإجراءات الجنسانية تمشيا مع السياسة الوطنية لإعادة الإدماج، بما في ذلك تعزيز التخطيط وبناء قدرات الموظفين العموميين. وأقر مكتب المفتش العام، في تقريره، بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل في تنفيذ الإجراءات الخاصة بالشؤون الجنسانية من تلك السياسة، مُشيرا إلى أن الميزانية ومخصصات الموظفين المحدودة لتلك الأغراض ما زالت تطرح تحديا.

دور السلطات البلدية وسلطات المقاطعات وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية

46 - أُنشئ في قرطبة فريق عامل إقليمي معني بإعادة الإدماج، لما مجموعه 18 آلية من هذا القبيل في جميع أنحاء البلد، وهو ما يوطّد تولّي السلطات المحلية لزمام الأمور وتعزيز ما تتخذه من إجراءات دعما لإعادة الإدماج. وفي مقاطعتَي أنتيوكيا وهويلا، خصصت حكومتا المقاطعتَين أكثر من 000 480 دولار و 000 370 دولار، على التوالي، لتمويل مشاريع إنتاجية وسكنية للمقاتلين السابقين. وفي بوغوتا، انتهى مكتب العمدة من إجراء تعداد للمقاتلين السابقين القاطنين في المدينة، سيُسترشد به في تحديد استجابات تكون معدِّة خصيصا لتلبية احتياجاتهم. وفي آب/أغسطس، أُنشئ في بوغوتا مجلس المقاطعات للسلام والمصالحة والتعايش وتحويل النزاع، وهو هيئة استشارية تضم ممثلي السلطات والمجتمع المدني، بمشاركة المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، مما يؤكد أهمية دورهم في جهود بناء السلام على نطاق أوسع.

47 - وخصصت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع حوالي 3,8 ملايين دولار لتمويل تنفيذ الاستراتيجية المجتمعية المشتركة لإعادة الإدماج في 35 بلدية. وما فتئ المقاتلون السابقون ووكالات الأمم المتحدة والبعثة يشجعون المبادرات المجتمعية وينفذونها بنشاط.

إعادة الإدماج السياسي

48 - في 20 تموز/يوليه، انتُخب ممثل حزب *كومونيس* عن مقاطعة بايي ديل كاوكا نائبا ثانيا لرئيس اللجنة التوجيهية لمجلس النواب.

49 - ومنذ افتتاح جلسات الكونغرس في 20 تموز/يوليه، اقترح حزب كومونس 12 مشروع قانون، يتعلق العديد منها بتنفيذ اتفاق السلام النهائي بمختلف أجزائه.

50 - وبالإضافة إلى ذلك، في أيلول/سبتمبر، عقد حزب كومونيس جلسة استماع رقابية للحكومة للإبلاغ عن تنفيذ الاتفاق النهائي. وأعرب الحزب عن قلقه من حالة التنفيذ، فيما أعادت الحكومة تأكيد التزامها بتنفيذه.

51 - وفي 10 آب/أغسطس، طلبت مجموعة من أعضاء حزب كومونيس، من بينهم عضوان في مجلس الشيوخ، رسميا انفصالهم عن الحزب، مبرّرين ذلك باعتزامهم إنشاء حركة جديدة. ومن المقرر أن يتخذ الحزب قرارا نهائيا في هذه المسألة وفقا لنظامه الأساسي.

تعزيز وجود الدولة المتكامل في المناطق المتضررة من النزاع

52 - يؤدي توطيد وجود مؤسسات الدولة وخدماتها الكامل دورا أساسيا لتعطيل الديناميات التي يقوم عليه العنف الذي تتسبب فيه الجهات المسلحة غير المشروعة التي تنشط في المناطق المتّسمة بعدم وجود الدولة فيها بشكل فعال. ولتحقيق هذا الهدف، يكتسي الأخذ بنهج شامل في التنفيذ أهمية حاسمة لضمان أن تُحقق جميع البرامج المنصوص عليها في الاتفاق النهائي نتائجَ مستدامة، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين الأحوال المعيشية في المناطق المتضررة من النزاع والفقر.

الإصلاح الشامل في المناطق الريفية

53 - فيما يتعلق بجزءٍ من الاتفاق النهائي يُتوقع أن يمتد على مدى فترة الـ 15 سنة الكاملة للتنفيذ، أبلغت الحكومة بتحقيق بعض النتائج في إطار الإصلاح الشامل للمناطق الريفية، منها أن حوالي 000 220 شخص أصبحت الآن إمكانية الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي متاحة لهم، و 000 50 شخص يحصلون على الكهرباء، وأن 400 1 كيلومتر من الطرق الجديدة قد شُيّدت، وأن أكثر من 000 5 منزل سُلمت إلى الأسر الضعيفة. وتمت الموافقة على ما مجموعه 18 مشروعا جديدا في إطار برنامج "أعمال من أجل الضرائب"، وعلى 64 مشروعا جديدا بمبلغ يُقدر بنحو 230 مليون دولار بموارد من رسوم الامتياز المتأتية من استغلال المعادن والهيدروكربونات، في مجالات مثل الطرق والإسكان والتنمية الريفية. ومع ذلك، حذَّر مكتب المراقب المالي العام في الآونة الأخيرة من المخاطر المحدقة بإدارة الموارد المستمدة من رسوم الامتياز المتأتية من استغلال المعادن والهيدروكربونات، فأوصى بتعزيز الرقابة على استخدامها. والمهم هو أن الإصلاح الضريبي الذي تمت الموافقة عليه في الآونة الأخيرة يتضمن حكما يوسع نطاق المجالات التي يمكن فيها تنفيذ برنامج "العمل من أجل الضرائب"، بما يتجاوز المناطق المتضررة من النزاع. وقد يكون لهذا التغيير تأثير في مدى توافر الموارد في المناطق التي يوليها الاتفاق النهائي الأولوية.

54 - ووفقا لما ذكرته الحكومة، فقد أُضيف أكثر من 1,3 مليون هكتار إلى صندوق الأراضي، من أصل الهدف المحدد في الاتفاق النهائي بتوفير الأراضي للفلاحين والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، وهو ثلاثة ملايين هكتار. وحتى الآن تم تسليم 539 232 هكتارا إلى 335 9 أسرة. وقد ذكر مكتب المفتش العام في تقريره أنه على الرغم من التقدم المحرز، فإن تحقيق الهدف المتمثل في إعادة توزيع الأراضي، على النحو الوارد في الاتفاق النهائي، بالعدل يتعذَّر بسبب المنازعات المتعلقة بسندات الملكية ومسائل قانونية أخرى.

البرنامج الشامل لتوفير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم

55 - أُبلغ عن إحراز تقدم متواضع في عنصرين من العناصر الأربعة للبرنامج الشامل لتوفير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم. فقد اختتم المشروع التجريبي الذي أُعطيت له الأولوية بالنسبة لمنطقة ألجيسيراس، بمقاطعة هويلا، وينصب التركيز فيه على الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، مرحلتَه التشخيصية، وتمت الموافقة على اتخاذ تدابير حماية شاملة لتعاونية محلية تابعة للمقاتلين السابقين. وفي أيلول/سبتمبر، حصل 16 شخصا من دعاة السلام (3 رجال و 13 امرأة) على الاعتماد لبدء العمل الميداني في المناطق ذات الأولوية وكُلفوا بتشجيع الآليات البديلة لتسوية النزاعات ومسائل حقوق الإنسان والتعايش، ، وأصدرت وزارة العدل قرارا يعلن بدء هذا العنصر

الرئيسي من البرنامج رسميا. ومن المتوقع أن يحصل 40 شخصا آخرين على الاعتماد بحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2021.

استبدال المحاصيل غير المشروعة

56 - يستمر تنفيذ البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، الرامي إلى تهيئة الظروف الملائمة لإتاحة فرص اقتصادية قانونية مستدامة للمجتمعات المحلية الضعيفة، في 56 بلدية في جميع أنحاء البلد. وقد أفادت الحكومة بأنه في 31 تموز/يوليه قامت حوالي 000 100 أسرة مشاركة في البرنامج بإتلاف ما مجموعه 294 44 هكتارا من المحاصيل غير المشروعة طوعا، وبأن حجم الاستثمارات المتراكمة في البرنامج يبلغ 369 مليون دولار.

57 - وقد أشاد مكتب المفتش العام في الآونة الأخيرة بالتقدم المحرز في البرنامج، وألقى الضوء على التحديات التي تعترضه، بما في ذلك التحديات الناجمة عن القيود المفروضة على الميزانية. ودعا المكتب أيضا إلى بذل جهود إضافية لتحسين إدارة الموارد، وكفاءة الإنفاق، والتعاون بين المؤسسات لضمان التنفيذ بنجاح. ودعا كذلك إلى إعطاء الأولوية للإنفاق، ولا سيما على المشاريع الإنتاجية، من أجل الوفاء بالالتزامات المتعهَّد بها للآلاف من الأسر التي لا تزال تراهن على الاستبدال الطوعي لمحاصيلها كحل لاعتمادها على المحاصيل غير المشروعة.

تعزيز الحوار البناء بين الطرفين

58 - مع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة لإبرام الاتفاق النهائي، أظهر تنفيذه أن الطرفين، أيا كانت اختلافاتهما، عندما يلجآن إلى الحوار على الصعيدين التقني والسياسي، يمكنهما أن يبتكرا معا حلولا للتغلب على التحديات والحفاظ على الإنجازات.

59 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع ممثلو الحكومة والمقاتلين السابقين عدة مرات لتدارُس نطاق عمل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه. وعلى الرغم من تقديم مقترحات من كلا الجانبين ومناقشتها بنشاط، فقد تعذَّر التوصل إلى أي اتفاق. وبطلب من الطرفين، تعمل البعثة على مساعدتهما في التغلب على الخلافات والتوصل إلى تفاهم يؤدي إلى تعزيز عمل اللجنة. وإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات على المستوى التقني في إطار اللجنة، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بالضحايا.

60 - ويتواصل العمل بزخم في إطار الفريق العامل الثلاثي الأطراف المعني بالألغام. وبدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والبعثة، يواصل الأعضاء السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي تقديم معلومات قيمة لتحديد مواقع الألغام المضادة للأفراد، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم 22 مقاتلا سابقا معلومات عن مواقع الذخائر المتفجرة في مقاطعات أنتيوكيا وبوليفار وسانتاندير وتوليما. وفي إطار هذه الأنشطة، حدد الفريق العامل 71 موقعا يُعتقد أن ألغام مضادة للأفراد لا تزال فيها. وتعكف الحكومة والمقاتلين السابقين على تحديد التدابير التالية لإزالة الألغام من هذه المناطق. فهذا الجهد الجماعي ينطوي على أهمية حاسمة لضمان أن يعيش المزيد من المجتمعات المحلية في مأمن من آثار الألغام المضادة للأفراد.

61 - واجتمع الفريق العامل الثلاثي الأطراف المعني بالانتقال إلى الشرعية ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فيما تظل المسائل المهمة المتعلقة بإصدار شهادات اعتراف بالأعضاء السابقين في القوات

المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي عالقة. وقد أفاد المفوضة السامي للسلام بأنه أصدر شهادات اعتماد إلى 19 شخصا (3 منهم نساء) من بين 28 شخصا تم تحديد هوياتهم ومواقعهم في نيسان/أبريل. ويبلغ الآن إجمالي عدد المقاتلين السابقين المعترف بهم 608 13 مقاتلين (139 3 منهم نساء). وما زال يتعين تحديد مواقع 165 شخصا آخرين (133 رجلا و 32 امرأة) واعتمادهم، ولم يتم بعد إخطار 530 شخصا (331 رجلا و 199 امرأة) باعتمادهم. وقد بدأ الفريق العامل خطة توعية لكلا المجموعتين.

تعزيز الشروط اللازمة لتحقيق المصالحة

النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار

62 – إضافة إلى التطورات الرئيسية المتعلقة بالقضية 03، قدم الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، في آب/أغسطس، استراتيجيته للقضية 07 المتعلقة بتجنيد الأطفال الجبري واستخدامهم في النزاعات. وقد أعطى الجهاز القضائي الأولوية للتحقيق في قضايا الفترة من عام 1996 إلى عام 2016، مشيرا إلى أن معظم قضايا تجنيد الأطفال على أيدي القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والبالغ عددها 677 18 قضية، وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيُجري الجهاز القضائي أيضا تحقيقا في التصرفات المعنية التي قد تشكِّل جرائم دولية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، والاختفاء القسري، والقتل، والتعذيب. وإضافة إلى ذلك، دعا الجهاز 26 عضوا سابقا في الكتلة الشرقية للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي إلى الإدلاء بأقوالهم في تلك الأحداث. ويواصل الجهاز أيضا التحقيق في القضايا المتعلقة باستخدام قوات الأمن العام للأطفال.

63 – وعند البت في إقرار ودوام الأطراف الثالثة المدنية وموظفي الدولة من غير المقاتلين الخاضعين لولايته، شدد الجهاز على أن جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في النزاع يجب أن تبرهن على التزامها الحقيقي بحقوق الضحايا لكي تظل مشمولة باختصاصه.

64 – وحتى الآن، تلقى الجهاز القضائي 425 إفادة واعتمد 339 325 ضحية. ونظرا لتزايد عدد الضحايا المعتمَدين وتأثير جائحة كوفيد-19 في قدرتهم على تقديم التقارير، مدَّد الجهاز القضائي إلى غاية آذار/مارس 2022 المهلة الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني والضحايا لتقديم تقارير عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاع.

65 – وفي إطار التحضير لتنفيذ ولاية البعثة فيما يتعلق بالتحقق من الأحكام التصالحية الصادرة عن الجهاز القضائي، وعلى النحو المتوخى في توصياتي المقدَّمة إلى مجلس الأمن (انظر S/2021/186)، تعمل البعثة مع الجهاز على تحسين نظام للرصد والتحقق أُعد لهذا الغرض. ويتقدم الجهاز القضائي في التصديق على 77 من "المهام والأعمال والأنشطة ذات المضمون التعويضي والتصالحي" المحتمل تنفيذها في 16 مقاطعة، حيث يضطلع مقاتلون سابقون في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي بتنفيذ معظمها. وفي حالة التصديق على هذه الأنشطة، سيحدد الجهاز القضائي ما إذا كانت ستُعتبر تقدما مبكرا في الامتثال للأحكام التصالحية وكيف يمكن اعتبارها كذلك. وقد يسَّرت البعثة عقد حلقات عمل، بمشاركة الجهاز القضائي والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين، ترمي إلى التوعية في أوساط أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابقين بأهمية الطابع التصالحي لإجراءات الجهاز وأهميته المحورية بالنسبة لعملية السلام.

66 - ونظمت لجنة تقصي الحقائق سبعة اجتماعات وطنية وإقليمية بشأن الحقيقة والاعتراف بالمسؤوليات عن الجرائم التي ارتكبها أعضاء سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والجماعة شبه العسكرية المعروفة سابقا باسم قوات الدفاع الذاتي الموحدة في كولومبيا. واعترف القائدان السابقان لهذه الجماعات، رودريغو لوندونو وسالفاتوري مانكوسو، علاوة على قادة ذوي رتب وُسطى، بمسؤولياتهم وطلبوا الصفح. وشملت مناسبات عديدة لقاءات مباشرة عُقدت بين الضحايا والجناة.

67 - وأجرت لجنة الحقيقة أيضا حوارات مع الرئيسين السابقين لكولومبيا ألفارو أوريبي (2002-2010) وأندريه باسترانا (1998-2002). وقد تلقت اللجنة الآن آراء جميع الرؤساء السابقين الخمسة الذين لا يزالون على قيد الحياة بشأن النزاع المسلح وذكرت أن شهاداتهم ستراعي تقريرها النهائي.

68 - وتنظر المحكمة الدستورية في طلب مقدم من منظمات الضحايا تطلب فيه تمديد ولاية اللجنة، المقرر أن تنتهي في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، وهو ما يفترض أن الجائحة أثّرت على تنفيذ ولايتها، مما أعاق بذلك حقوق الضحايا. وكجزء من التقييم الذي أجرته المحكمة، طلبت اللجنة تمديد ولايتها لمدة سبعة أشهر. وحظي التمديد المقترح بآراء مؤيدة من مكتب المفتش العام ومجلس الدولة، والدعم من أعضاء الكونغرس المنتمين إلى أحزاب من مختلف الأطياف ومجموعة كبيرة من القيادات الاجتماعية وممثلي الضحايا. وذكرت الحكومة أن ولاية اللجنة لا ينبغي تعديلها إلا من قِبل الكونغرس.

69 - وبالتنسيق مع مكتب المدعي العام والجهاز القضائي الخاصة من أجل السلام، سلَّمت الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين 10 جثث لأشخاص كانوا مختفين قسرا إلى أُسرهم في مقاطعات بوليفار وشوكو وسوكري. وانتُشلت أيضا 52 جثة لضحايا الاختفاء القسري المحتملين من مقابر تقع في مقاطعات كالداس وأراوكا وكاكيتا. وفي آب/أغسطس، تمكنت الوحدة من لمّ شمل امرأة بأسرتها، بعد أن كانت مختفية قبل أكثر من 20 عاما عندما كان عمرها 12 عاما. ومنذ أن بدأت الوحدة أعمالها في عام 2017، استعادت 193 جثة، وسلَّمت 123 جثة منها إلى أُسرها، ولمّت شمل أربع ضحايا بأُسرهم، كان قد أُعلن عن كونهم من المفقودين.

70 - وفي آب/أغسطس، قام أفراد من جماعة مسلحة غير قانونية مجهولو الهوية باختطاف مركبة تابعة للوحدة في مقاطعة أراوكا باستخدام العنف.

المجلس الوطني للسلام والمصالحة والتعايش

71 - لم يعقد المجلس أي جلسات عامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من طلبات معظم أعضائه المقدمة إلى الحكومة في هذا الصدد. ولئن كان المجلس ووزارة الداخلية قد أحرزا تقدما في مشروع النسخة النهائية للسياسة العامة بشأن المصالحة والتعايش وعدم الوصم، فإن القيود المفروضة على الميزانية تعوق إجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية، وأخّرت وضع استراتيجيات أساسية للاتصال والتوعية.

الاعتبارات المتداخلة

المسائل الجنسانية

72 - واصل مكتب المستشار الرئاسي المعني بتحقيق وتوطيد دعائم الاستقرار ومكتب المستشارة الرئاسية لشؤون المساواة بين الجنسين تنفيذ المؤشرات الجنسانية الـ 51 المحددة في الخطة الإطارية لتنفيذ اتفاق

السـلام، مع إنجاز ما نسـبته xx في المائة من المؤشـرات. ومع ذلك، لا تزال التحديات مسـتمرة، لا سـيما فيما يتعلق بتخصـيص الموارد اللازمة لتنفيذ الأحكام الـ 100 من الاتفاق المتعلقة بالمسـائل الجنسـانية، ولا سيما تلك المتعلقة بالضمانات الأمنية وإعادة الإدماج.

73 - وقد اسـتكمل المنتدى الخاص المعني بالشـؤون الجنسـانية عقد 32 منتدى على الصـعيد الإقليمي شملت جميع المقاطعات الكولومبية لانتخاب أعضـائه الثمانية الجدد، بمشـاركة واسـعة من الشباب والنسـاء. ويُعتبر تخصـيص التمويل المناسـب من الأمور الحاسـمة لاسـتمرار عمله. ويشـكِّل إطلاق لجنة المرأة في مونتيس دي ماريا في الآونة الأخيرة لمتابعة الأحكام الجنسـانية الواردة في الاتفاق النهائي تطورا جديرا بالترحيب، حيث لا تزال القيادات النسـائية في هذه المنطقة تواجه إشكالات أمنية تعوق مشـاركتها في جهود بناء السلام.

74 - ورغم التقدم المحرز في تخصـيص تدابير الحماية للمقاتلات السـابقات، ا زالت التحديات مطروحة. ففي عدة مناطق، طُلب للنسـاء المعرضـات للخطر الاسـتفادة من برامج الحماية، التي تنص على حصـولهن على الحماية على قدم المساواة مع الذكور، مقارنة بالمقاتلين السابقين الذكور.

الشؤون العرقية

75 - في آب/أغسـطس، حذَّر مكتب المفتش العام الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع من احتمال حدوث حالات تأخير في تنفيذ النهج العرقي للسـياسـة الوطنية لإعادة الإدماج، وحثَّ الوكالة على تحديث سـجلها وتنفيذ تدابير محددة لإعادة إدماج المقاتلين السـابقين من الشـعوب الأصـلية والمواطنين الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في المجتمع.

76 - ولا يزال انعدام الأمن الذي تعاني منه الطوائف العرقية مصـدر قلق، لا سـيما في سـاحل المحيط الهادئ، حيث أُبلغ في الآونة الأخيرة عن وقوع عدة أحداث من تعرُّض مجتمعات الشـعوب الأصـلية والمواطنين الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي لحالات التشريد الجماعي والحبس الجماعي. وإضافة إلى ذلك، قُتل في مقاطعتَي كاوكا وتشـوكو مقاتلان سـابقان من الكولومبيين المنحدرين من أصـل أفريقي. وكان من جميع المقاتلين السابقين الذين قُتلوا منذ إبرام الاتفاق النهائي، 22.8 في المائة من ذوي أصول عرقية، و 22 من الشـعوب الأصـلية و 44 من المواطنين الكولومبيين المنحدرين من أصـل أفريقي. ووفقا لما ذكرته الحكومة، وُجهت في السـنوات الثلاث الماضـية تُهم إلى الجناة المزعومين في أقل من واحد في المائة من القضـايا التي أُعطيت الأولوية للتحقيق فيها تجريه وحدة التحقيقات الخاصـة التابعة لمكتب المدعي العام فيما يتعلق بالمقاتلين السابقين والقادة الاجتماعيين ذوي الأصول العرقية.

77 - وقدمت الوحدة الوطنية للحماية معدات لحراس الشـعوب الأصـلية في توليما والمجتمع المحلي للكولومبيين المنحدرين من أصـل أفريقي في مقاطعة تشـوكو، تتراوح بين الأدوات الأسـاسـية ووسـائل النقل. وفي آب/أغسـطس، أرسـت المحكمة الدسـتورية سـابقة أمرت فيها "الوحدة الوطنية للحماية" ووزارة الداخلية بالتنسيق مع السلطات العرقية لوضع تدابير الحماية الجماعية في حالات الطوارئ.

78 - ويعكف الجهاز القضـائي الخاص من أجل السلام على إعداد استراتيجية لمشاركة الشعوب العرقية في صياغة الأحكام التصالحية وتنفيذها.

الأطفال

79 - أثبت الفريق العامل المعني بالأطفال التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، منذ إعادة تفعيله في أيار/مايو، قيمته في المعالجة الجماعية لمسائل حماية الطفل. فقد عقد الفريق العامل اجتماعات أسبوعية، واستهل تقييما لبرنامج "مسار حياة مختلف". واجتمع الفريق العامل أيضا في كاكيتا وسيزار وبايي ديل كاوكا مع 44 مشاركا (16 رجلا و 28 امرأة) للوقوف على إنجازات البرنامج ومواطن قصوره. وعُقد اجتماع آخر مع نحو 20 مشاركا في أيلول/سبتمبر.

80 - وفي تموز/يوليه، قُتل مقاتل سابق اعُترف في عام 2020 بكونه طفلا وذلك لحظة اعتماده، في مقاطعة غوافياري. وتتابع البعثة أربعة أعضاء من "مسار حياة مختلف" ينتظرون صرف تعويضاتهم من وحدة الضحايا. ويلقي ذلك الضوء على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى التعجيل بتتبع هؤلاء الشباب وإخطارهم وذلك للتخفيف من المخاطر الأمنية وتقديم توجيهات واضحة بشأن إشراكهم في البرنامج وفي سجل الضحايا للتعويضات.

81 - وأُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بأطفال المقاتلين السابقين في العديد من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، بما في ذلك تحسين المرافق في ثلاث من تلك المناطق في مقاطعات لا غواجيرا وتوليما وميتا. وقُدم الدعم النفسي والاجتماعي والتعليمي للأطفال في أربع من هذه المناطق في مقاطعات أنتيوكيا وميتا وسيزار وتمثِّل غوافياري أيضا خطوة جديرة بالترحيب. ولم تُسجل أية تطورات كبيرة فيما يتعلق بقضايا المقاتلين السابقين، ومعظمهم من النساء، الذين يسعون إلى إضفاء الطابع النظامي على الوصاية القانونية على أطفالهم، وهي مسألة لا يزال يتعين معالجتها ضمن الفريق العامل.

الشباب

82 - في 31 آب/أغسطس، أفادت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع بأن هناك 230 2 من المقاتلين السابقين تتراوح أعمارهم بين 18 و 28 سنة (457 1 رجلا و 773 امرأة). ويشارك 45 في المائة منهم في مشاريع إنتاجية (أكثر من نصفهم يعمل في مشاريع فردية)، ويقيم 80 في المائة منهم خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

83 - وفي آب/أغسطس، عرض الرئيس دوكي النتائج المنبثقة عن "ميثاق الشباب"، وهي مبادرة أُطلقت في أيار/مايو، في سياق الإضراب الوطني، وذلك لجمع آراء الشباب من خلال حلقات عمل عُقدت في جميع أنحاء البلد في مجالات التعليم والثقافة والرياضة؛ والإدماج الاقتصادي؛ والصحة؛ والديمقراطية والمشاركة؛ والتنمية الريفية وبناء السلام والاستدامة. وأعلنت الحكومة أيضا عن سياسة عامة بشأن الشباب، حيث تنظر في إمكانية استثمارات تزيد قيمتها على 8 بلايين دولار خلال العقد القادم بشأن المسائل المتصلة بالشباب. وقد ادعى بعض المشاركين وممثلون آخرون للشباب أن هذه المبادرة محدودة التمثيل لأنها تستبعد الشباب الذين شاركوا في الاحتجاجات أثناء الإضراب الوطني والقضايا التي طرحوها. وفيما يتعلق بتنفيذ السلام، تشترط السياسة على الحكومة أن تُبلغ عما يُحرز من تقدم في تخصيص البدلات الشهرية للشباب من المقاتلين السابقين، وأن تؤيد السياسات التي تضعها مجالس الشباب في البلديات المشمولة بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي.

84 - وفي آب/أغسطس أيضا، وبطلب من الأحزاب السياسية ومنظمات الشباب، حدد السجل المدني الوطني موعدا جديدا للانتخابات لمجالس الشباب البلدية، التي كان من المقرر إجراؤها أصلا في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، هو 5 كانون الأول/ديسمبر 2021. وأبلغ السجل الوطني عن تسجيل أكثر من 000 39 مرشح (من بينهم نحو 000 17 امرأة). وسجل حزب كومونيس 71 مرشحا (36 رجلا و 35 امرأة) في 17 بلدية من ثماني مقاطعات وفي بوغوتا. وقد تؤدي محدودية الوعي في أوساط الشباب بالعملية الانتخابية ووظائف المجالس وأساليب عملها، إلى التأثير على مشاركتهم.

التطورات المرتبطة بجيش التحرير الوطني

85 - تعاني المجتمعات المحلية في المناطق التي يتواجد فيها جيش التحرير الوطني، مثل تلك التي في مقاطعات كاوكا وتشوكو وكاتاتومبو وفي جنوب مقاطعة بوليفار، من عواقب الاشتباكات بين هذه الجماعة وقوات أمن الدولة، وكذلك بين جيش التحرير الوطني وغيره من الجهات المسلحة غير القانونية. وسعيا إلى إنهاء التشريد القسري، وزرع الألغام المضادة للأفراد، وعمليات القتل التي تتعرض لها القيادات الاجتماعية، وغير ذلك من الآثار الخطيرة التي يتكبدها السكان المدنيون، يواصل القادة ومنظمات المجتمع المدني دعوة الحكومة وجيش التحرير الوطني إلى استئناف محادثات السلام.

التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

86 - تواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بتمويل من موارد خارجة عن الميزانية مقدمة من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، دعمَ المشاريع الصغيرة المتعلقة بإعادة الإدماج والمصالحة. وقد اختيرت في الآونة الأخيرة عشرون مبادرة في مناطق جديدة لإعادة الإدماج وثلاثة مشاريع مجتمعية في 11 مقاطعة لإمدادها بالدعم.

87 - وساهم الفريق القطري والبعثة معا في تعزيز مشاركة المرأة في المشاريع الإنتاجية، بطرق منها تقديم الدعم لمراكز رعاية الأطفال الواقعة في منطقة كالدونو بمقاطعة كاوكا المندرجة ضمن المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، وهي مراكز تجمع بين ممارسات تنظيم الأسرة للشعوب الأصلية والمتطلبات المؤسسية لتقديم المساعدة في مرحلة الطفولة. وإضافة إلى ذلك، قدم الفريق القطري التدريب لنحو 000 7 عضو ينتمون إلى 300 مجلس من مجالس السلام البلدية لإعداد مبادرات في مجال بناء السلام، والدعم لمبادرات مجتمعية في 86 بلدية ترمي إلى التخفيف من خطر تجنيد الأطفال.

88 - وعن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء من أجل استدامة السلام، يقدم الفريق القطري المساعدة إلى 58 من المشاريع الجماعية و 038 1 من المشاريع الإنتاجية الفردية تعني 524 2 شخصا من المقاتلين السابقين ممن تلقوا التدريب في مجال التسويق. وإضافة إلى ذلك، يقدم الفريق القطري الدعم للدراسات التقنية المتعلقة بحلول الإسكان الخاصة بالمقاتلين السابقين وأُسرهم. وقدم الصندوق أيضا الدعم إلى 11 منظمة من منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز آليات الحماية الذاتية وصناديق الطوارئ للمدافعين/المدافعات عن حقوق الإنسان.

89 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خصص الصندوق مبلغ 5,9 ملايين دولار لتمويل مشاريع في مجالات تشمل الدعم لخطط البحث الإقليمية الصادرة عن الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين؛ والدعم للجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه؛ والدعم للاستثمارات

الخضـراء في البلديات المتضـررة تاريخيا من النزاع المسـلح، ويشـمل ذلك القطاع الخاص من خلال آليات التمويل المختلط. وقد وُسِّع نطاق الصـندوق للسماح بتنفيذ مشاريعه بالكامل إلى غاية كانون الأول/ديسمبر 2023.

الدعم المقدم من البعثة

90 - في 31 تموز/يوليه، بلغت نسـبة النسـاء 44 في المائة من موظفي الفئة الفنية وموظفي الخدمة الميدانية؛ و 59 في المائة من متطوعي الأمم المتحدة و 31 في المائة من المراقبين الدوليين.

91 - وتواصـل البعثة دعم حملة التطعيم ضـد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي ينفّذها موظفو الأمم المتحدة في كولومبيا. وقد تلقى حتى الآن 94 في المائة من أفراد البعثة جرعة واحدة على الأقل من اللقاح.

السلامة والأمن

92 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل وقوع 27 حادثا أمنيا أثّر على موظفي الأمم المتحدة، تراوحت بين سطو وسرقة ومضايقة وتخويف وتهديد. وتأثّر موظفو الأمم المتحدة أيضا بالقيود المفروضة على التنقل الناجمة عن أعمال الجهات المسلحة غير القانونية في مقاطعتَي تشوكو وشمال سانتاندر، وكذلك في بوغوتا في سياق الاحتجاجات. ووقعت أيضا حوادث سطو على المنازل، واقتحام للمرافق، وانهيالات أرضية، أثرت على العمليات الجارية في غوافياري وكاوكا وأنتيوكيا، على التوالي. ولم يتم الإبلاغ عن إصـابة أي من موظفي الأمم المتحدة.

السلوك والانضباط

93 - خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، سُـجلت حالة ادعاء واحدة بوقوع اعتداء جنسـي، أُحيلت إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقييمها.

94 - وفيما يتعلق بالحالات المذكورة في التقرير السـابق، اتُّخذت إجراءات إدارية بشـأن قضـية تضـارب المصـالح، بينما لا تزال التحقيقات جارية بشـأن قضـية الاعتداء الجسـدي. وقد ناقش اجتماع عُقد في آب/أغسطس مع منسقي البعثة السبعة عشر المعنيين بالسلوك والانضباط الاستراتيجيةَ الرامية إلى ضمان منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتقديم المساعدة إلى الضحايا.

ملاحظات

95 - إن اقتراب حلول الذكرى السـنوية الخامسـة لتوقيع الاتفاق النهائي من المفترض أن يتيح فرصـة مناسبة لتقييم إنجازاته الرئيسية، وآمل أن يُجدَّد التزام جماعي بالاستفادة من هذه الإنجازات والعمل في الوقت نفسـه على التغلب على التحديات المعلقة التي تعترض تنفيذه. وما كان للمكاسـب التي تراكمت باطراد على مدى هذه الفترة أن تتحقق لولا مثابرة شـعب كولومبيا والأطراف نفسـها في التصـدي لعقبات كبيرة، ليس أقلها الصعوبات المستمرة التي تفرضها جائحة كوفيد-19.

96 - وما من شـك في أن الاتفاق النهائي قد حقق مكاسـب كثيرة. فقد أنهى النزاعَ في حد ذاته، ولكنه أرسى أيضا أسس السلام الدائم من خلال مجموعة برامج ومعايير ومؤسسات متينة ومترابطة ترمي إلى نزع

الأسباب الجذرية للنزاع وتضميد ما تسببه فيه من جراح. وأدى الاتفاق النهائي إلى نجاح تنفيذ وقف إطلاق النار؛ وسمح للآلاف من المقاتلين السابقين بإلقاء أسلحتهم والمشاركة في العملية الديمقراطية؛ ومكَّن من إفساح فضاءات للمجتمعات المحلية لتعمل مع الحكومة في وضع خطط التنمية والبدائل للاقتصادات غير المشروعة؛ وأدمج نهجا لم يسبق له مثيل إزاء المسائل المتصلة بالشؤون الجنسانية في عمليات السلام؛ وأتاح للمجتمعات والضحايا المستبعدين تاريخيا الفرصة لإعلاء أصواتهم في الكونغرس؛ وأنشأ نظاما جديدا للعدالة الانتقالية يدعم حقوق الضحايا ويبرهن على أن السلام والعدل لا ينبغي أن يكون في حالة تعارض.

97 - وفي الواقع لئن كانت عملية السلام الكولومبية لا تزال تشكِّل مصدر إلهام للعالم، فإن الطرفين والمجتمع الكولومبي والمجتمع الدولي ينبغي ألا يُغفل التحديات وعوامل الخطر الهائلة التي لا ما زالت تعترض توطيد تلك العملية على الأمد الطويل. ومن أهم تلك التحديات والعوامل العنف الذي لا يزال يزهق أرواح الكولومبيين رجالا ونساء في المناطق المتضررة من النزاع، حيث الحاجة ماسة إلى تنفيذ الاتفاق النهائي تنفيذا كاملا وشاملا. وتتأثر أراضي الشعوب الأصلية والمواطنين الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والتي تتسم بانتشار الفقر ومحدودية وجود الدولة فيها بذلك على نحو غير متناسب. وفي هذه المجالات، فإن تنفيذ إصلاح شامل للمناطق الريفية والإجراءات الرامية إلى تعزيز وجود مؤسسات الدولة المتكامل فيها من شأنها أن تحدث الفارق الأكبر في الحد من العنف.

98 - وأحكام الاتفاق النهائي المختلفة المتعلقة بالضمانات الأمنية لا تُنفَّذ بالتساوي، مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات لا ترقى إلى مستوى كبح العنف. فالآليات مثل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية والبرامج المتعلقة بتوفير الأمن والحماية للقيادات النسائية والمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم، إذا ما نُفذت، تنطوي على إمكانية منع ما لا يزال يشكِّل أكبر تهديد لسيادة القانون، والتصدي له. ولتحقيق هذه الغاية، أدعو مجددا جميع المؤسسات إلى التصرف بناء على توصيات مكتب أمين المظالم بشأن الإنذارات المبكرة. وهذا الأمر لا يحتمل التأخير ونحن نقترب بسرعة من حملة جديدة ستكون فيها المناطق الأكثر تضررا من النزاع محور عملية انتخابية بجوانب جديدة لم يسبق لها مثيل تسعى إلى توسيع نطاق الديمقراطية وترسيخها في كولومبيا، بعد اعتماد مشروع القانون المنشئ للدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام.

99 - وإضافة إلى ما تبذله كيانات الدولة من جهود ضرورية لضمان إجراء انتخابات آمنة وشاملة للجميع، والتي آمل أن تشمل الاستفادة من البرامج التي أرساها الاتفاق لهذا الغرض، تقع على عاتق جميع المواطنين والجهات الفاعلة السياسية، ولا سيما أولئك الذين يضطلعون بأدوار قيادية على صعيد الطيف السياسي بجميع جوانبه، مسؤوليةُ الترويج لأفكارهم ومصالحهم في بيئة ملؤها الاحترام المتبادل. وأشجع جميع الكولومبيين على المشاركة بنشاط في هذه العملية الانتخابية الجديدة والاستفادة من المساحات الأوسع للمشاركة السياسية التي أفسحها الاتفاق النهائي. وأدعو جميع الأطراف إلى توحيد الجهود، كما فعلَت في الماضي، دعما لمبادرات مثل ميثاق اللاعنف الذي تشجعه الكنيسة الكاثوليكية.

100 - ولا تزال عملية إعادة الإدماج تمضي قدما على الرغم من التحديات. وفي ضوء عزم الطرفين وتفهمهما المتبادل لأهمية إرساء أسس هذه العملية على النحو السليم، فإننا نشهد اليوم نتائج جديرة بأن نحافظ عليها ونستند إليها. فالجهود الرامية إلى توطيد المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، بما في ذلك عن طريق شراء الأراضي، هي خطوة إلى الأمام، وتدعو الطرفين إلى مواصلة وضع الحلول معا لكي يتسنى لجميع المقاتلين السابقين، سواء كانوا في تلك المناطق أو في مناطق جديدة لإعادة الإدماج أو في سياقات حضرية، الحصول في الوقت المناسب على الفرص اللازمة لضمان ترسيخ انتقالهم إلى

الحياة المدنية. وأحث الحكومة على ألا تدخر جهدا للتعجيل بإتاحة إمكانية حصول المقاتلين السابقين على الأراضي والمساكن، وتهيئة بيئة آمنة لهم في المناطق التي تجري فيها إعادة إدماجهم الفردية والجماعية. وعند القيام بذلك، أشجع الطرفين على ضمان أن يكون للمقاتلات السابقات والمقاتلين السابقين من الشعوب الأصلية ومن الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي رأي في عمليات اتخاذ القرار حتى يتسنى ضمان حصولهم بالتساوي على فرص درّ الدخل وتدابير الحماية.

101 - وما زال نظام العدالة الانتقالية يبرهن على الدور الأساسي الذي يؤديه في المرحلة الانتقالية في كولومبيا. وأود أن أثني بوجه خاص على عمل لجنة تقصي الحقائق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فجهودها المبذولة من أجل مراعاة أصوات الضحايا وجميع المشاركين في النزاع تمثل تذكيرا بأن الإسهام الحقيقي في كشف الحقيقة بالاستعاضة عن المبررات بالشعور بالتعاطف والاعتراف المتبادل هو واجب أخلاقي في مجتمع يسعى جاهدا إلى التغلب على نزاع استمر لعقود.

102 - وتعكف أيضا الوحدة الخاصة بالبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين على تنفيذ ولايتها بشكل حاسم. وإنني أدين بشدة الحادث العنيف الذي استهدف موظفيها، وأهيب بجميع الجهات المسلحة إلى احترام الوحدة والسماح لها بالقيام بعملها ذي الأهمية الحاسمة. فلا بد من تفادي إطالة انتظار الآلاف من أسر ضحايا الاختفاء القسري.

103 - وبالمثل، أحرز الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تقدما كبيرا في تحديد الجرائم المرتكبة أثناء النزاع ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة عنها، بينما كرر التأكيد عبر قراراته أن الالتزام الجاد بحقوق الضحايا غير قابلة للتفاوض. فلكي يتسنى للجهاز القضائي، والنظام الشامل ككل أن يواصل أعماله، أكرر دعوتي الموجهة إلى جميع الكولومبيين إلى تقديم دعمهم له واحترام جهوده والمساهمة فيها، وأحث الحكومة على توفير الموارد اللازمة لذلك.

104 - وفي حين أن المناقشات المتعلقة بميزانية عام 2022 جارية، آمل أن تقوم الحكومة والقوى السياسية في الكونغرس بدورها لضمان عدم المخاطرة بالاستثمارات في السلام. وليس من المبالغة القول إن من المهم ضمان الموارد الكافية لتنفيذ الاتفاق بجميع أجزائه. ففي هذه السنة الحاسمة، سيكون لامتلاك الطرفين وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة زمام الأمور والتزامها المعزز دورٌ أساسي لمواصلة المضي قدما، والحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، وضمان الاستمرارية.

105 - إن الأسس التي ستُقام عليها المراحل المقبلة من تنفيذ الاتفاق النهائي لن تكون متينة إلا بقدر متانة التزام الطرفين، والأطراف الفاعلة السياسية والمجتمع المدني بالحوار البناء وحماية السلام من التلاشي السياسي. ولذا أشجع الأطراف على الاستعانة الكاملة بلجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، والمجلس الوطني لإعادة الإدماج، واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، وجميع المؤسسات الأخرى المنبثقة من الاتفاق، والآليات الثلاثية الأطراف، من أجل معالجة مسائل التنفيذ بصورة مشتركة، ومواصلة الوفاء بالتزاماتها، والوفاء في نهاية المطاف بتوقعات الضحايا والمجتمع الكولومبي. فمثالهم من شأنه أن يبعث إشارة هامة إلى جميع الكولومبيين مفادها أن الوقت قد حان، أخيرا، لتوحيد الصف خلف السلام.

خريطة

VERIFICATION MISSION PRESENCE AND MUNICIPALITIES PRIORITIZED FOR THE IMPLEMENTATION OF THE PEACE AGREEMENT- COLOMBIA

Verification Mission Geospatial

CONVENTIONS
Headquarter
Regional Offices (11)
Sub Regional and Local Offices (20)
Municipalities prioritized for the implementation of the Peace Agreement
National capital
International boundary
Administrative boundary

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Map DEPLOYSC Rev. 1
March 2021